فتح القناة

وتمضي مصادر اميركية في التحدث عن هذا الموضوع فتقول : ان اهم ما يشغل بال الرسميين الاميركيين الان هو ابقاء الوضع هادئا لتفادي حدوث مشكلة تضطر فيها اسرائيل او مصر لاتخاذ اجراءات لانقاذ المظاهر التي قد تعكر التفاهم ! وجلي ان السادات يريد امرار قضية السماح لاسرائيل حاليا باشكال او بطرق لا تثير ضجة حتى لا تسبب له مشاكل هو في غنى عنها قد تضطره الى التراجع كما حدث في المحلة الكبرى في شهر اذار الماضي والتي اوقفت مهمة كيسنجر !

الى اين يسير السادات ؟

منذ تولي السادات مقاليد الامور في مصر وهو يتبع سياسة متراجعة واضحة المعالم والابعاد ، فداخليا يجري انعكاس الرأسمال الكومبرادوري وتفتح مصر امام الرساميل الاجنبية وتضرب بشدة القوى الوطنية ـ وخارجيا يمد كل الجسور نحو اميركا والرجعيات العربية وغيرها ... واخيرا سيره بخطوات لمد الجسور مع اسرائيل و[illegible] تعراد طبيعي ومنطقي لخطواته السابقة) بصورة لم يجرأ عليها اي حاكم عربي قبله ، فحتى الملك عبد الله بن حسين ملك الاردن لم تكن له الجراة بمثل جراة السادات اليوم !

ان بادرة السادات الخطرة هذه ذات النتائج السياسية الشاملة ، وفيما تعنيه ايضا من فك الطوق عن الكيان الصهيوني الاسرائيلي ستعني ايضا الغاء عمل مكتب المقاطعة العربية الذي استمر طوال العشرين عاما المنصرمة يعمل لمقاطعة اسرائيل .

فهل سينفذ هذا المكتب مقاطعة حكومة السادات الآن ؟!

ان مبادرة السادات الاخيرة تتطلب الوقوف بوجهها بقوة ومحاربتها من قبل كافة القوى العربية سواء أكانت داخل السلطة او خارجها ومهما اختلفت اتجاهاتها لان السكوت عن هذه المواقف الخيانية التي تتعلق بقضايانا المصيرية لهو تواطؤ خياني ايضا.

والخلاصة التي لا بد ان نخرج بها هي ، ان الطريق الذي ستسير به الجماهير اصبح اكثر وضوحا على الرغم من تعقد اللعبة ، فتحرير فلسطين ووحدة امتنا العربية وضرب المصالح الاستعمارية في وطننا العربي كلها امور مترابطة مع بعضها تسير في خط متواز ولا بد لهذا الخط ان يستمر بوضوح اكبر ويتطور ولكي يكون ذلك الا باسقاط المشاريع المشبوهة ومخططيها !

محمود جواد

نظرة سريعة حول سيطرة الرأسمال الأجنبي على الاقتصاد المغربي

بقلم : ابن البادية

ان بداية تغلغل الرساميل الاجنبية في الاقتصاد المغربي ، يرجع الى بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبالتحديد سنة ١٨٦٠ عشية الاحتلال الاسباني « لتطوان » الذي استمر سنتين . فتحت ضغط بريطانيا التي كانت زعيمة النظام الرأسمالي آنذاك ، وجدت اسبانيا نفسها مضطرة الى سحب قواتها من تطوان مقابل تعويضات باهظة يدفعها لها المغرب . والمؤهل لدفع هذه التعويضات هي بريطانيا . الا « ان العقرب وحدها تعطي بدون مقابل » كما يقول المثل المغربي . فقد كانت بريطانيا والبنوك الانجليزية مستعدة لتقديم قروض للمغرب ، لدفعها لاسبانيا ، مقابل السماح لها بمراقبة الحقوق الجمركية المغربية . وهكذا تمت الصفقة ووقع المغرب في كمين البنوك الانجليزية .

■■■

وبنفس الطريقة ، تسرب البنك الفرنسي : بنك باريس والبلدان المنخفضة الذي لعب دورا كبيرا في السيطرة على الاقتصاد المغربي وفي تجهيز وتحضير عملية انتصاب الاستعمار الفرنسي . وتلى انتصاب هذا البنك ، تسرب عدة بنوك اخرى مثل كريدي ليوني والشركة العامة ، وعندما تمت السيطرة التامة على الاقتصاد المغربي من قبل البنوك الاجنبية ، توجت هذه العملية سنة ١٩٠٤ بقيام مجموعة من رجال الاعمال والمال تمثل (بنك باريس والبلدان المنخفضة) وكريدي ليوني ، والشركة العامة وغيرها من البنوك بتشكيل « لجنة المغرب » التي ستساهم بشكل مباشر في تنصيب الاستعمار . وفي نشرة من نشراتها شرحت هذه اللجنة سياستها الاستعمارية : « انها ستعمل بكل الوسائل على تطوير نفوذ التجارة الفرنسية في شمال افريقيا (وهذا يعني ان البنوك الفرنسية هي المسيطرة على هذه اللجنة) ومكافحة عداء الرأي العام والتوجه الى العقول المتنورة لنشر افكارنا الوطنية (اسمعتم ! افكارنا الوطنية !!) البعيدة كل البعد عن الاهتمام بجني الارباح والفوائد » . وقد سارت عملية السيطرة على الاقتصاد المغربي ، او بالاحرى على آخر قلاعه وخنادقه ، تحت سياسة هذه اللجنة المشؤومة : لجنة المغرب . وفي ١٩٥٤ كانت قد نجحت الى حد كبير في سياستها هذه . فقد جاء في الكراسات المالية الصادرة بتاريخ ١٦ اذار ١٩٥٤ ان ٩٣ ٪ من الشركات التي يتجاوز راسمالها ١٠٠ مليون درهم هي تحت مراقبة الفرنسيين وان ٥ ٪ فقط منها ، تحت مراقبة عناصر مغربية .

وحتى بعد « الاستقلال » ، تواصلت هذه السياسة المساندة ، بل المدعمة لحكم الرأسمال الاجنبي ، تحت حكم العميل محمد الخامس . وما قانون الاستثمارات الصناعية الصادر في ١٩٥٨ والذي يشجع تحويل الاموال الى الخارج ، الا تكملة للشركات الاجنبية ، تحت ضغط البنوك الاجنبية . بل ان الامر ذهب اكثر من هذا . فابتداء من سنة ١٩٦٠ منحت امتيازات جمركية واعفاءات من الضرائب وضمانات لتحويل الاموال والارباح .

وقد تدعم هذا الاتجاه خاصة بعد وصول « الحسن الثاني » الى الحكم في ١٩٦٠ . ولتتبع هذه السياسة تحت الحكم الملكي المقيت :

١) التصميم الخماسي الاول (٦٠-٦٤) : كانت [illegible] التوجه والقول بالاعتماد على الراسمال [illegible] عملية مغالطة ودمغجة وتضليل لا غير نظرا [illegible] البنوك تقريبا كانت في يد العناصر الاجنبية [illegible] فقد توجت هذه المرحلة بعجز الراسمال [illegible] على رفع راسه . وهكذا خرج الراسمال [illegible] قوي اكثر من اي وقت مضى ، بعد هذا [illegible] ، ومن هنا جاء .

٢) التصميم الثلاثي (٦٥-٦٧) الذي رات فيه [illegible] الملكية ان مخرجها الوحيد هو طلب المزيد [illegible] من الخارج . وفي هذا المخطط ترك المجال [illegible] امام الرساميل الاجنبية الخاصة وذلك [illegible] الوضع المتردي والظروف الحرجة التي مر [illegible] الحكم في تلك الفترة (انتفاضة مارس ١٩٦٥) [illegible] يترك له مجالا للسماح لدخول التمويلات [illegible] واستثمارات الشركات العالمية المالية .

٣) التصميم الخماسي الثاني (٦٨-٧٢) : كرس [illegible] سياسة المخطط الثلاثي مع فرق اتجاهه الى [illegible] العمومي الاجنبي اي الى الدول [illegible] المالية الدولية .

[illegible] سنة ١٩٧٢ ارتفعت الاستثمارات الاجنبية في [illegible] السابقة و ١٤٨٫٨ م.د. مقابل ١٣٥٫١ م.د. في [illegible] ١٣١٫٧ م.د. في ١٩٧٠ . وقد [illegible] هذه الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية [illegible] : الصناعة ٤٣٫٦ م.د. والفلاحة ٨٫١ م.د. [illegible] ٦٢٫٣ م.د. و ٣٣ ٪ من هذا الاستثمار [illegible] بعدما كانت ٢٢٫٨ ٪ في سنة ١٩٧١ .

[illegible] الولايات المتحدة الامريكية في هذه [illegible] بنسبة ١٩٫٤ ٪ والمانيا الغربية بنسبة [illegible] مقابل ١٣٫٣ ٪ في سنة ١٩٧١ .

[illegible] المساعدات الخارجية (هبة + قرض) [illegible] المغرب في ١٩٧٢ وحسب جريدة العلم [illegible] ٥٠٫٢٩ م.د. وتاتي فرنسا في المرتبة الاولى [illegible] والولايات المتحدة ١٢٤ م.د. ثم البنك [illegible] للانشاء والتعمير ١١٥٫٢ والمانيا الغربية [illegible] م.د. .

وبصورة ادق تاتي هذه المساعدات كما يصورها الجدول رقم ١ :

اسم البنك (سنة الاحصاء)	راسماله (ملايين الدراهم)	ممتلكاته	ارباحه	الاسر المغربية المساهمة
الشركة المغربية للقرض والبنك (١٩٧٠)	١٤٫٥	٣٢٤	١٫٨	
البنك المغربي للتجارة والصناعة (١٩٦٩)	٨	٣٩٩	٣	التازي محمد، مولاي حفيظ العلوي
الشركة العامة المغربية للبنوك (١٩٦٩)	٨	٢٢٣	١٫٨	الحاج حسن بن جلون العمراني ـ بن ابراهيم .
البنك الامريكي ـ الفرنسي	٣	٦٦	٣	عبد المجيد بن جلون .
ـ السويسري للمغرب (١٩٧٠)	٨	٣٥٣	٣	
قرض المغرب	٨	٤٤٫٠٫٥	١٫٤	
البنك التجاري للمغرب (١٩٧٠)				

(المصدر : التحرير) .

النوع الثاني : البنوك الاجنبية ذات المساهمة الضئيلة من جانب الراسمال المغربي :

اسم البنك	راسماله	ممتلكاته	ارباحه	الاسر والشركات المغربية المساهمة
الاتحاد البنكي الاسباني ـ المغربي	١٦	٤٥٠	٣٫٥	الشركة الوطنية للاستثمار جنان
البنك الاسباني في المغرب	١٢٫٥	٧٧	١٫٢	البنك المغربي للتجارة الخارجية الكتاني ـ بناني ـ السلاوي ـ السبتي .
شركة بنك المغرب	٧	٣٠٢٫٤	١٫٧	القرض السياحي والعقاري

اما فيما يخص البنوك الاجنبية فان السياسة التي اتبعها الحكم الرجعي في المغرب ، بعيدة كل البعد عن التاميم او نزع الملكية ، اذ نراه اتجه في هذا المجال الى ما اسماه بسياسة المغربة ، وهي تعني اشراك الالفارشيا المغربية في كبريات الاعمال الصناعية والتجارية الاجنبية وخاصة منها الفرنسية ـ وبالتالي فان هذه السياسة تهدف الى الحفاظ على هذه البنوك ، وذلك بتغطيتها ، بمساهمة الراسمال الوطني والدولة فيها . وهذه السياسة اتبعت في العديد من بلدان العالم الثالث الاخرى: ففي النيجر مثلا اتبعت نفس السياسة تحت شعار: « النيجرة افضل من التاميم » : وهي كما قلنا تهدف الى اشراك الراسمال الوطني مع الراسمال الاجنبي في تمويل وبناء الشركات ، قصد منح هذا الاخير نفس الامتيازات التي يتمتع بها الراسمال الوطني من جهة ، ومن اجل تغطية عملية تسرب رؤوس الاموال الاجنبية .

فلو نظرنا الى البنوك العاملة في المغرب ، واذا تركنا جانبا البنك المغربي للتجارة الخارجية والبنك الشعبي وهما ذو رؤوس اموال مغربية ، لوجدناهم يشكون اساسا من نوعين من البنوك : النوع الاول : البنوك الاجنبية ذات المساهمة المغربية ، الكبيرة نسبيا :

هذا طبعا بالاضافة الى البنوك الاجنبية الصرفة، مثل : بنك باريس الوطني ، بنك باريس وهولندا، ان هذه الارقام والجداول تعطينا صورة ، ولو قليلة الوضوح ، على مدى تبعية الاقتصاد المغربي للدول الامبريالية ومدى تغلغل الشركات المالية العالمية ورؤوس الاموال الاحتكارية ، في الاقتصاد المغربي .

الجدول رقم ١

البلدان والمؤسسات المالية الدولية	١٩٧١ القروض	١٩٧١ الهبات	١٩٧١ المجموع ٪	١٩٧٢ القروض	١٩٧٢ الهبات	١٩٧٢ المجموع ٪
فرنسا	١٠٩٫٤	٤٣٫١	١٥٢٫٥	٣٨٫٨	٤٢٫٧	٣١٫١
الولايات المتحدة	٢٣٩٫٢	٢٨٫٣	٣٢١٫٥	١٢٤	٢٢٫٧	٢٥٫٢
المانيا الغربية	١٣٣٫٣	٦٠	١٣٩٫٣	٥٫٥	١٫٧	٩٫٠
الكويت	١٣٫١	—	١٣٫١	١٣٫٠	—	٢٫٢
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٢٣٫٦	—	١٢٣٫٦	١١٥٫١	—	١٩٫٨
الاتحاد السوفياتي	٣٩٫٦	—	٣٩٫٦	٤٦	—	٧٫٨
ايران	١٣٫١	—	١٣٫١	٤٫٧	—	١٫٣
ايطاليا	١٤٫٦	—	١٤٫٦	—	—	—
دول اخرى	٨٫٣	١٤٫٧	٢٣	٨٫١	١٢٫٤	٣٫٥
المجموع	٧٤٨٫٢	٩٢٫١	٨٤٠٫٣	٥٠٢٫٩	٧٩٫٥	١٠٠

المصدر : مجلة التحرير المغربية .